HADIS
International Refereed Academic Journal in Hadith Studies
e - ISSN 2550 - 1585
الحديث
Published biannually by :
HADITH AND AQIDAH RESEARCH INSTITUTE (INHAD), Selangor International Islamic University College (KUIS)
Bandar Seri Putra, 43600, Bangi, Selangor (Darul Ehsan) Malaysia, Tel: 03 - 8911 7000 Ext: 6129/6130. Fax: 03 - 8926 6279
Email: jurnalhadis@kuis.edu.my Web: www.journal.kuis.edu.my/hadis/

مدى ثبوت التأذين والإقامة في أذني المولود: رؤية حديثية

محمد عامر القزدر & أ. د. محمد أبو الليث الخيرآبادي

ملخص البحث

إن هذا البحث يقدم رؤية حديثية في قضية التأذين والإقامة في أذني المولود، وهو يهدف إلى تحقيق مدى ثبوت هذا العمل عن النبي ﷺ. وإن مما يدل على أهميته أنه أوّل عمل يهتم به جمهور المسلمين لمواليدهم ذكورًا كانوا أم إناثًا بعد الولادة باعتبار أنه سنةٌ في الشريعة الإسلامية في حق المولود. واتبع فيه الباحث منهجين، وهما: المنهج الاستقرائي والمنهج النقدي، أما الأول فأستقرأ به الأحاديث والآثار التي وردت في الموضوع فجمعها وتخرجها، وأما الثاني (المنهج النقدي) فقد قام فيه الباحث بإجراء قواعد نقد السند والمتن وفق الصناعة الحديثية من خلال دراسة أسانيدها ومتونها، مع بيان الحكم على أسانيدها، وتوصل إلى أن الأحاديث المروية في الباب لم يصح عن النبي ﷺ منها شيء، وهي إما ضعيفة، وإما شديدة الضعف أو موضوعة باطلة، فلا يجوز الاستدلال بها، ولا تقوم بها الحجة في تشريع هذا العمل للمولود على القول الصحيح.

الكلمات المفتاحية: مدى، ثبوت، تأذين، إقامة، أذن، المولود، رؤية، حديثية.

(THE AUTHENTICITY LEVEL OF CALLING AḌHĀN AND IQĀMAH IN THE EARS OF NEWLY BORN BABY: A VIEW POINT BASED ON HADITH SCIENCE STUDY)

Md. Amir Gazdar[1] & Prof. Dr. Mohammed Abul Lais al-Khairabadi[2]

[1] Ph.D Student, Department of Quran and Sunnah Studies, Kulliyah of Revealed Knowledge and Human Sciences, International Islamic University Malaysia (IIUM), email: amirgazdar@hotmail.com.

[2] Department of Quran and Sunnah Studies, Kulliyah of Revealed Knowledge and Human Sciences, International Islamic University Malaysia (IIUM), email: mabullais@hotmail.com

ABSTRACT

This research presents a view point regarding Prophetic traditions on the issue of calling aḍhān and iqāmah in the ears of a newly born baby. The study is aimed to probe the authenticity of this ritual. The significance of this act is vital as it is the first act which is generally practised on newly born babies by the majority of Muslims as an Islamic ritual with utmost sanctification. It is seen as an established Islamic tradition for both male and female babies upon their birth. The methodology used was extended to two phases: inductive and critical. Preliminary method revolved around the thorough scrutiny of all traditions of the Holy Prophet (s.a.w.) and narratives of his

Companions on the subject. These are collected, referenced and examined by applying the method of takhrīj and studied according to the pattern of hadīh studies. The second phase involved the evaluation of available traditions and critical appreciation of their chain (sanad) and text (matan) according to the science of hadīh. It is made by issuing the final verdict on their authenticity in keeping with the rules of verification of hadīh. The researcher reached the conclusion that nothing is proved and authentic in all the Prophetic narratives on calling aḍhān and iqāmah in the ears of a newly born baby. Therefore, according to the absolute and research based opinion; we are not able to use them to prove its legitimacy in Islam.

Keywords: *Level, authenticity, calling aḍhān and iqāmah, Ear, Newly born baby, View point, View point, Based on Hadith science study*

Received: December 23, 2016 Accepted: January 25, 2017 Online Published: Dec 20, 2017

المقدِّمة

إن عمل التَّأذين والإقامة في أذني المولود مداره على بعض الأحاديث الواردة في الموضوع، وثبوتُه في الشريعة الإسلامية موقوفٌ على ثبوت أحاديث الباب وصحتها عن النبي ﷺ. ومع أن هذا العمل للمولود معروف لدى المسلمين في أكثر مجتمعاتهم ومدنهم وبلادهم، فيُؤَذِّنون في آذان مواليدهم، ويُقِيْمون فيها مثل أذان الصَّلاة والإقامة لها، ويُتصوَّر على العموم أن هذا العمل سُنَّةٌ شرعها رسول الله ﷺ في حياته، وعَمِل بها، وحث عليها المسلمين في حياته؛ ولكن الأحاديث وبعض الآثار المستدل بها لهذا الأذان والإقامة اختلف المحدثون في ثبوتها عن النبي ﷺ، ومن ثم اختلفوا في قبولها وردّها، كما نرى العلماء والمحققين أيضًا يختلفون في شرعية هذا الأذان والإقامة.

فمن هنا يتضح أنه يوجد في ثبوت هذا العمل وشرعيته بعضُ الإشكاليات والشبهات التي تقتضي دراستها دراسةً نقديةً كي يُتوصل من خلالها إلى ما هو الرأي المتحقق عن ثبوته في شريعة الإسلام.

إن البحث في هذا الموضوع له أهميّةٌ بالغةٌ من الناحية النظرية والعَملية أيضًا.

أما من ناحية النَّظر والعِلم، فلأن عمل التأذين والإقامة في أذن الوليد في أصله ذِكرٌ من الأذكار المعيّنة، وعبادةٌ قوليةٌ بصفة معينة. ومعلوم أن الأصل في العبادات الحظر والتوقيف. ومعناه أنه لا يجوز اعتقاد شيءٍ من التعبدات القولية أو العملية إلا ولها دليل من الكتاب أو صحيح السنة، ولا مدخل فيها للرؤى والأحلام والمكاشفات، والعادات، والتقاليد، والمرويات الضعيفة. فهل هذا العمل ثابت بدليلٍ صحيحٍ من السنة أم لا؟

وأما من ناحية الواقع العَملي، فإن عمل التَّأذين والإقامة في آذان الأولاد والبنات يُؤدَّى بوجه العموم في أكثر بلاد المسلمين ومدنهم ومجتمعاتهم في أنحاء العالم باعتباره حكمًا شرعيًّا وفعلًا جاريًا مجرَى السُّنة عند جُمهور المسلمين.

فهذه الأهمية لموضوع البحث تقتضي البحث المستقل والدِّراسة الشاملة التي تَرفع النَّقص في نظريَّتها العلميَّة، وتُفيد العِلم الصَّحيح، والإضافة الجديدة في مجال العلم الإسلامي، وتُصلِح عملَ المسلمين عند تَبيُّن أيّ خطأٍ فيه بعد البحث والدِّراسة؛ فإن الباحث يقصد في هذا البحث أن يقوم بتخريج الأحاديث والآثار الواردة في باب التأذين والإقامة في أذني المولود، وبيان مراتبها من الثبوت،

وأن يفصل القول المحقَّق في ثبوت أحاديث الباب عن النبي ﷺ من خلال البحث العلميّ والدراسة النقدية.

المبحث الأول: الأحاديث المرفوعة في باب التَّأذين والإقامة في أذاني المولود:

يخرّج الباحث في هذا المبحث كل ما وقف عليه من الأحاديث المرفوعة حول الموضوع بعد البحث والتتبع ناقلًا من مصادرها الأصلية، مع بيان تراجم الرواة المتكلم فيهم وأحوالهم، والكلام على أسانيدها جرحًا وتعديلًا، وبيان عللها، والحكم عليها، وحكاية أحكام الأئمة المحدثين والمحققين عليها؛ فيقدِّم الأحاديث المرفوعة، ثم يخرّج حديث أبي رافع ﷺ في الباب مع طرقه الثلاثة وشواهده الأربعة.

تخريج الأحاديث المرفوعة في الباب مع بيان مراتبها من الصحة:

وهذا المطلب يحتوي على تخريج حديث أبي رافع ﷺ أولًا، ثم تخريج شواهده ثانيًا.

تخريج حديث أبي رافع ﷺ[1]

إن الحديث الذي هو العمدة في باب التأذين في أذن المولود بعد الولادة، وهو مروي عن أبي رافع ﷺ مولى رسول الله ﷺ، وجاء لفظه عنه من عدة أوجه مختلفة اللفظ متفقة المعنى على النحو الآتي:

1) رأيت رسول الله ﷺ أذَّنَ في أُذُنِ الحسن بن علي حين ولدته أمه بالصلاة.
2) رأيت النبي ﷺ أذن في أذن الحسن حين ولدته أمه فاطمة بالصلاة.
3) رأيت رسول الله ﷺ أذن في أذن الحسن بن علي بالصلاة حين ولدته فاطمة.
4) إن النبي ﷺ أذن في أذن الحسن بن علي حين ولدته أمه فاطمة بالصلاة[2].

وإن هذا الحديث في الموضوع يرويه عاصم بن عبيد الله، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه. ويجد الباحث في أسانيده اختلافًا على عاصمٍ من ثلاثة أوجه، فقد رواه عنه:

1- سفيان الثوري: عن عاصم بن عبيد الله، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه.
2- شريك بن عبد الله النخعي: عن عاصم بن عبيد الله، عن علي بن الحسين، عن أبي رافع.
3- حماد بن شعيب: عن عاصم بن عبيد الله، عن علي بن الحسين، عن أبي رافع.

ويسوق الباحث هنا كل ما أخرجه المحدثون من حديث أبي رافع ﷺ من هذه الطرق الثلاثة عن عاصم بن عبيد الله، ويذكر كل طريق على حدة ناقلًا من مصادرها الأصلية مع بيان أحوال رواتها المتكلم فيهم، والحكم عليها في ضوء صناعة الحديث.

أوّلًا: طريق سفيان الثوري

قد أخرجه أبو داود سليمان بن داود الطيالسي (ت204هـ)[3]، وأبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ)[4] وأحمد بن حنبل (ت241هـ)[1] وأبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني

---

[1] هو أبو رافع القبطي مولى رسول الله ﷺ يقال: اسمه إبراهيم، ويقال: أسلم. انظر: ابن حجر العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة**، ج7، ص113.

[2] ولكن جاء في لفظ هذا الحديث عند الحاكم "الحسين" مصغّرًا، بدلًا من "الحسن" مكبّرًا، وهو ليس بتصحيف كما أشار إليه ابن الملقن في "**البدر في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**"، ج9، ص348.

[3] الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود، **المسند**، تحقيق: محمد بن عبد المحسن التركي، ج2، ص273، رقم1013.

[4] عبد الرزاق بن همام أبو بكر الصنعاني، **المصنف**، ج4، ص336، رقم7986.

(ت275هـ)[2] وأبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت279هـ)[3] وابن أبي الدنيا البغدادي (ت281هـ)[4] وأبو بكر أحمد بن عمر البزَّار (ت292هـ)[5] وأبو بكر محمد بن هارون الروياني (ت307هـ)[6] وأبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ)[7] وأبو عبد الله الحاكم النيسابوري (ت405هـ)[8] وأبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ)[9] بأسانيدهم عن سفيان الثوري، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن أبيه، قال: "رأيت النبي ﷺ أذن في أذن الحسن حين ولدته أمه فاطمة بالصلاة".

رجال الإسناد[10]

إن جميع الرواة لطريق سفيان الثوري عند هؤلاء المحدثين ثقاتٌ سوى راوٍ واحد، وهو عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب، العدوي، المدني، مات في أوّل دولة بني العباس سنة اثنتين وثلاثين[11]، وعليه مدار حديث أبي رافع ﷺ كما قال الحافظ ابن حجر[12] وقد تكلم أئمة الحديث والرجال في عاصم هذا كثيرًا.

قد رأينا أن غالب عبارات الأئمة في عاصم شديدة؛ إلا أن العجلي والترمذي لم يُسقطاه، وقال العجلي: "لا بأس به"[13]. وهو قول لا يعتمد عليه؛ لأن العجلي معروف بالتساهل، وكيف يقبل توثيقه في مقابل أقوال الأئمة الموثوق بنقدهم وجرحهم؟[14]. واتفقت أقوال الأئمة على أن عاصمًا ضعيفٌ.

وأما توثيق الترمذي لعاصم، فهو مبني على ما نقله نفسه من قول البخاري بأنه "صدوق"[15]. وإن في هذا النقل عن البخاري نظرا، لأن في ظاهره تعارض مع حكم البخاري نفسه

---

[1] أحمد بن محمد بن حنبل، **المسند**، ج45، ص166، رقم27186. وكذلك رقم27194، 23869.

[2] أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِستاني، **السنن**، ج7، ص431، رقم5105.

[3] الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة، **السنن**، ج3، ص149، رقم1514.

[4] ابن أبي الدنيا، عبد الله بن محمد أبو بكر البغدادي القرشي، **العيال**، ج1، ص194، رقم54.

[5] البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، **المسند**، ج9، ص325، رقم3879.

[6] الرُّوياني، أبو بكر محمد بن هارون، **المسند**، ج1، ص455، رقم682.

[7] الطبراني، سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم، **المعجم الكبير**، ج3، ص30، رقم2578.

[8] الحاكم محمد بن عبد الله، أبو عبد الله النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين مع تعليقات الذهبي في التلخيص**، ج3، ص197، رقم4827. وجاء في اللفظ عند الحاكم "الحسين" مصغّرًا بدلًا من "الحسن" مكبّرًا، كما تقدم ذكره.

[9] البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني، **السنن الكبرى**، ج9، ص305، رقم19086، **وشعب الإيمان**، ج6، ص389، رقم8617، 8618.

[10] إن طريق الباحث في عرض تراجم الرواة في هذا البحث هو أنه يذكر تراجم رواة فيهم كلامٌ ومقالٌ عند الأئمة والمحدثين، ثم إذا يذكر ترجمة راوٍ متكلَّمٍ فيه مرةً في رواية، فلا يعيدها مرة أخرى في الروايات القادمة عندما يرى نفس الراوي في أسانيدها. وإن الرواة المتكلم فيهم يضع الباحث تحت كل اسم منهم في السند خطًّا للإشارة إلى ضعفه أو كونه متهمًا بالكذب أو الوضع عند أئمة المحدثين.

[11] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص285، رقم3065.

[12] ابن حجر، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، ج4، ص272، رقم2422.

[13] العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح، **معرفة الثقات**، ج2، ص8، رقم812.

[14] الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الصحيحة**، ج2، ص218.

[15] الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، **العلل الكبير**، ص391.

على عاصم بأنه "منكر الحديث"[1]. وبناء على ذلك قال البيهقي: "ضعفه البخاري"[2]، فحُكْم البخاري في عاصم واضحٌ بأنه "منكر الحديث"[3]، لأنه خطَّه بيده في الكتابين، وأما نقل الترمذي عنه أنه "صدوق" فهو عن طريق سؤالات سأله إياها. فكيف يترك ما خطَّه البخاري نفسه، ويؤخذ ما نُقل عنه في السؤالات أو المذاكرة؟؛ فليس لأحد من أهل العلم إلا أن يَرُدَّ هذا النقل للترمذي عن البخاري بسبب تعارضه الظاهري مع حكم البخاري نفسه في كتابيه، أو يرفع هذا التعارض، ويجمع بين القولين للبخاري في عاصم بعد قبول النقلين منه.

لعل مراد قوله: "صدوق" أنه لا يتعمد الكذب، غير أنه "منكر الحديث"؛ لأن الراوي قد يكون صدوقًا في نفسه إلا أنه شديد الغفلة، فيحدث بالمناكير.

ثم لِيُلاحَظْ أن الحكم بأن عاصمًا "صدوقٌ" تعديلٌ له، والحكم بأنه "منكر الحديث" جرحٌ فيه، فيقدَّم الجرح على التعديل–كما هو معتمد في علم الحديث–[4] لاسيما إذا وافق على هذا الجرح أكثر الأئمة وكبارهم من المتقدمين.

إذن؛ فيتحقَّق من هذا البحث في عاصم بن عبيد الله العمري أنه ضعيف دون تردُّد.

بناءً على أقوال أئمة الرجال والحديث يتبين أن هذا الإسناد من طريق سفيان عن عاصم ضعيفٌ عند أكثر الأئمة الكبار المتقدمين من أهل الحديث كالإمام مالك (ت179هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي (198هـ)، ومحمد بن سعد (ت230هـ)، ويحيى بن معين (ت233هـ)، وابن خراش (ت238هـ)، والبخاري (ت256هـ)، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني (ت259هـ)، ويعقوب بن شيبة (ت262هـ)، وأبي زرعة (ت264هـ)، وأبي داود (ت275هـ)، وأبي حاتم (ت277هـ)، والنسائي (ت303هـ)، وابن خزيمة (ت321هـ)، والعقيلي (ت323هـ)، وأبي العرب القيرواني (ت333هـ)، وابن حبان (ت354هـ)، وابن عدي (ت365هـ)، والدارقطني (ت385هـ)، والبيهقي (ت458هـ)، وابن طاهر (ت507هـ)، وابن القطان (ت628هـ)، والذهبي (ت748هـ)، والحافظ ابن حجر (ت852هـ)[5].

كما حكم على هذا الإسناد بالضعف المحققون المعاصرون أيضاً من أصحاب الحديث كالشيخ الألباني في عدة مؤلفاته كـ "سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة" و"ضعيف سنن أبي داود" و"ضعيف سنن الترمذي" وغيرها[6]، والشيخ شعيب الأرناؤوط في تحقيقه لـ"مسند أحمد"[1]،

---

[1] البخاري، محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله الجعفي، **الضعفاء الصغير**، ص109، رقم294، و**التاريخ الكبير**، ج6، ص293، رقم3088.

[2] البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني، **السنن الكبرى**، ج4، ص272، رقم8110.

[3] البخاري، محمد بن إسماعيل، أبو عبد الله الجعفي، **الضعفاء الصغير**، ص109، رقم294. و**التاريخ الكبير**، ج6، ص293، رقم3088.

[4] محمود بن أحمد بن محمود طحان، **تيسير مصطلح الحديث**، ص184.

[5] من أراد أن ينظر في هذه الأقوال للأئمة مباشرة فليراجع الرسالة: محمد عامر القزدر، **مدى شرعية التأذين والإقامة في آذان المولود دراسة حديثية نقدية**، رسالة الماجستير المقدمة إلى معارف الوحي والتراث، قسم القرآن والسنة، كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية، الجامعة الإسلاميّة العالميّة ماليزيا، 2015، ص25-27.

[6] انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج1، ص493، رقم321، ج13 ص271-272، رقم6121، و**ضعيف سنن أبي داود**، ص418، رقم5105، و**ضعيف سنن الترمذي**، ص148، رقم1514. وانظر: ابن تيمية، **الكلم الطيب**، ص161، رقم211. **يقول الباحث**: إن الشيخ الألباني قال في أوّل بحثه عند حكمه على حديث أبي رافع في "**الإرواء**": "حسن إن شاء الله"، يعني إنه محتمل التحسين؛ ورآه الشيخ الألباني هناك اعتمادًا على بعض

و"سنن أبي داود"[2]، وقال الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي في تحقيقه لـ"مسند الطيالسي": "إسناده ضعيف؛ لضعف عاصم بن عبيد الله"[3]. وحكم عليه بالضعف الشيخ أبو سليمان جاسم الدوسري في "الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمّام"[4]، وضعفه الشيخ عبد المحسن العباد في "شرحه لسنن أبي داود"[5]، وكذلك حكم عليه بالضعف الدكتور محفوظ الرحمن زين الله في تحقيقه لـ"مسند البزار"[6].

وأما قول الترمذي في هذا الحديث: "هذا حديث حسن صحيح"[7]، وقد تحقَّق فيما مضى أن قوله هذا مبنيٌّ على دليل ضعيف، وكذلك فيه مخالفة كثيرٍ من الأئمة الذين هم أقعد منه في هذا الفن وأقدم، وهم ضعفوا عاصمًا ولم يحتجوا بحديثه. ثم قد اعترف شارح سنن الترمذي المباركفوري في "تحفة الأحوذي" بضعف هذا الإسناد[8]. وقال الشيخ أبو إسحاق الحويني في هذا الحكم للترمذي: "كذا قال –الترمذي–، وهو عجيب من مثله، فإن عاصم بن عبيد الله ضعفه مشهورٌ. تناوله مالك شديدًا"[9].

وقال الحاكم بعد رواية هذا الحديث: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه"[10]، فتعقبه الذهبي بقوله: "عاصم بن عبيد الله ضعِّف"[11].

وسكت البيهقي عن عاصم بعد رواية هذا الحديث في "السنن الكبرى" و"شعب الإيمان"، فتعقبه ابن التركماني في "الجوهر النقي" فقال: "في سنده عاصم بن عبيد الله، سكت عنه البيهقي هنا، وهو ضعيف عندهم، وقد ضعفه البيهقي أيضًا في استبانة الخطأ"[12].

يقول الباحث: والإمام البيهقي قد اعترف نفسه بضعف عاصم في "سننه الكبرى"[13].

فثبت مما تقدم أن حديث أبي رافع ﷺ من طريق سفيان الثوري ضعيف، فلا يجوز الاحتجاج به في تشريع الأذان في أذن الصبي المولود.

الشواهد في الباب، ثم تبين له – أن تلك الشواهد موضوعة لا تثبت، فتراجع عن هذا التحسين وحكم عليه بالضعف في "السلسلة الضعيفة". انظر للتفاصيل: الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج4، ص400-402، رقم1173، 1174. والألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج1، ص491-494، رقم321، ج13، 271-272، رقم6121.

[1] أحمد بن حنبل، **المسند**، ج6، ص391، رقم27230.

[2] أبو داود، **السنن**، ج7، ص431، رقم5105.

[3] الطيالسي، **المسند**، ج2، ص273، رقم1013.

[4] انظر: الدوسري، أبو سليمان جاسم بن سليمان، **الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمّام**، ج3، ص447-448، رقم1219.

[5] انظر: عبد المحسن العباد البدر، **شرح سنن أبي داود**، رقم580.

[6] البزار، **المسند**، ج9، ص325، رقم3879.

[7] الترمذي، **السنن**، ج3، ص149، رقم1514.

[8] انظر: المباركفوري، أبو العلا، محمد عبد الرحمن، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، ج5، ص90، رقم1514.

[9] الحويني، أبو إسحق الأثري، **الانشراح في آداب النكاح**، بهامش ص95.

[10] الحاكم محمد بن عبد الله، أبو عبد الله النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين مع تعليقات الذهبي في التلخيص**، ج3، ص197، رقم4827.

[11] **المرجع نفسه**.

[12] ابن التركماني، **الجوهر النقي على سنن البيهقي**، ج9، ص305.

[13] البيهقي، **السنن الكبرى**، باب استبانة الخطأ بعد الاجتهاد، كتاب الصلاة، ج2، ص11، رقم2076.

ثانيًا: طريق شريك بن عبد الله النخعي

أخرجه أبو بكر محمد بن هارون الروياني (ت307هـ) فقال: حدثنا سفيان، حدثنا إسحاق بن منصور وأبو داود الحفري، عن شريك، عن عاصم بن عبيد الله، عن علي بن الحسين، عن أبي رافع: "**أن النبي ﷺ أذن في أذن الحسن والحسين حين ولدا وتصدق بوزن شعرهما فضة**"[1].

وهذا الطريق لحديث أبي رافع ﷺ لم يجد الباحث إلا عند الروياني في "مسنده"، ولم يخرجه أحد من المحدثين في مؤلفاتهم الحديثية سواه.

رجال الإسناد

- **سفيان:** هو "سفيان بن وكيع بن الجراح أبو محمد الرؤاسي الكوفي، كان صدوقًا إلا أنه ابتلي بوراقه فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل فسقط حديثه، من العاشرة"[2].
- **شريك:** هو "شريك بن عبد الله النخعي الكوفي، القاضي بواسط ثم الكوفة أبو عبد الله، صدوق يخطىء كثيرًا تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة، وكان عادلًا فاضلًا عابدًا شديدًا على أهل البدع، من الثامنة، مات سنة سبع أو ثمان وسبعين"[3].

يقول الباحث: إن هذا الإسناد من طريق شريك بن عبد الله واهٍ جدًّا من أجل ثلاث علل فيه:

الأولى: ضعف سفيان بن وكيع؛ وهو ابن الجراح، قال الحافظ: "كان صدوقًا، إلا أنه ابتلي بوراقه، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنصح فلم يقبل، فسقط حديثه"[4].

الثانية: ضعف شريك بن عبد الله النخعي، وهو سيئ الحفظ يخطىء كثيرًا كما بيناه آنفًا، وقال الدارقطني: ليس شريك بقوي فيما ينفرد به[5]، وهو تابَعَ في هذا الطريق حمادَ ابن شعيب[6] على هذا السند على مخالفة في لفظه، فقال: "وتصدق بوزن شعرهما فضة". ولم يجد الباحث من ذكر التصدق في هذا الحديث إلا من طريق شريك، فهو في الحقيقة متفرد بهذا اللفظ للحديث.

الثالثة: ضعف عاصم بن عبيد الله العمري وعليه مدار الحديث كما تقدم بيانه.

فتحقَّق من دراسة الإسناد لطريق شريك بن عبد الله أنه لا يجوز الاستدلال بحديث أبي رافع ﷺ من هذا الطريق أيضًا، ولا تقوم به الحجة في تشريع عمل الأذان في أذن الوليد.

ثالثًا: طريق حماد بن شعيب عن عاصم

وهذا الطريق لحديث أبي رافع ﷺ لم يخرجه إلا أبو القاسم الطبراني (ت360هـ) بإسنادين مختلفين في "المعجم الكبير"، وعنه أبو نعيم (ت430هـ) في "المعرفة"[7]، فإليكم بيان ذلك:

---

[1] الرُّوياني، **المسند**، ج1، ص469، رقم708.

[2] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص245، رقم2456.

[3] ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص266، رقم2787.

[4] ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص245، رقم2456.

[5] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، ج8، ص216، رقم37.

[6] وطريق حماد بن شعيب سيأتي بيانه وتخريجه بعد هذا الطريق لشريك بإذن الله.

[7] انظر: أبو نعيم، أحمد بن عبد الله الأصبهاني، **معرفة الصحابة**، ج2، ص665، رقم1770.

قال الطبراني في روايته الأولى لهذا الطريق في "المعجم الكبير": حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا عون بن سلام؛ وحدثنا الحسين بن إسحاق التستري، ثنا يحيى الحماني؛ قالا ثنا حماد بن شعيب، عن عاصم بن عبيد الله، عن علي بن الحسين: عن أبي رافع: "**أن النبي ﷺ أذن في أذن الحسن والحسين حين ولدا وأمر به**"[1].

ثم أخرج الطبراني الحديث نفسه بسند آخر في "المعجم الكبير" نفسه، فقال: حدثنا محمد بن عبد الله الحضرمي، ثنا عون بن سلام وجبارة بن مغلس، قالا: ثنا حماد بن شعيب، عن عاصم بن عبيد الله، عن علي بن الحسين، عن أبي رافع: "**أن النبي ﷺ أذن في أذن الحسن والحسين حين ولدا وأمر به**"[2].

رجال الإسنادين

- **يحيى الحماني**: هو "يحيى بن عبد الحميد الحمانى، الكوفي، وثقه يحيى بن معين وغيره. وأما أحمد فقال: كان يكذب جهارًا. وقال النسائي: ضعيف. وقال البخاري: كان أحمد وعلي يتكلمان فيه"[3].
- **حماد بن شعيب**: هو "حماد بن شعيب الحمانى الكوفي... ضعفه ابن معين وغيره. وقال يحيى مرة: لا يكتب حديثه. وقال البخاري: فيه نظر. وقال النسائي: ضعيف. وقال ابن عدي: أكثر حديثه مما لا يتابع عليه... وقال أبو حاتم: ليس بالقوى"[4].
- **جبارة**: هو "جُبارة بالضم ثم موحدة، ابن المغلس الحماني، أبو محمد الكوفي، ضعيف[5].

الحكم على السَّنَديْن

قال الهيثمي: "فيه حماد بن شعيب، وهو ضعيفٌ جدًّا"[6]. وقال الشيخ الألباني: "وهو بهذا اللفظ ضعيفٌ جدًّا تفرد به حماد بن شعيب"[7]. وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، آخرون في تحقيق "مسند أحمد": "وهذا إسناد ضعيفٌ جدًّا، ففيه –غير عاصم بن عبيد الله– حماد بن شعيب متفق على ضعفه"[8].

إن الإسناد الأول للطبراني من طريق حماد بن شعيب ضعيفٌ جدًّا من أجل ثلاثة رواة مجروحين فيه، وهم: يحيى الحماني، وحماد بن شعيب، وكذلك عاصم بن عبيد الله العمري الذي عليه مدار الحديث. إن يحيى وعاصمًا ضعيفان؛ وأما حماد فهو ضعيف جدًّا عندهم، وهو تفرد بها الحديث وخالف الثوري في إسناده ومتنه، ومخالفاته للثوري أوهنت حديثه.

---

[1] الطبراني، **المعجم الكبير**، ج1، ص313، رقم926.

[2] المرجع نفسه، ج3، ص31، رقم2579.

[3] انظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج4، ص392، رقم9567.

[4] انظر: الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج1، ص596، رقم2254.

[5] ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ص137، رقم890.

[6] الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ج2، ص168، رقم3021، وج4، ص59-60، رقم6207.

[7] الألباني، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ج4، ص401، رقم1173.

[8] أحمد بن حنبل، **المسند**، ج39، ص297، رقم23869، في الهامش رقم1.

أما مخالفته في الإسناد فهي أنه جعله عن عاصم بن عبيد الله، عن علي بن الحسين به، بدلًا عن عبيد الله بن أبي رافع.

وأما مخالفته في المتن فهي أنه ذكر فيه: "الحسين" مع "الحسن"، وحديث الثوري فيه ذكر "الحسن" فقط، وكذلك أضاف فيه بألفاظ: "وأمر به"، ورواية الثوري ليس فيه ذكر أمر النبي ﷺ بالتأذين في أذن الوليد، بل هو حديث فعليٌّ فقط. وهذه المخالفات قد أوهنت حديث حماد.

فالأشبه عندي أن هذا الخطأ جاء من حماد بن شعيب؛ لأنه كان يقلب الأخبار ويرويها على غير جهتها كما قال ابن حبان[1]، ومن أجل ذلك هو ضعيف جدًّا عند الأئمة كما أثبتناه آنفًا.

وأما الإسناد الثاني للطبراني فهو أيضًا ضعيفٌ جدًّا من أجل ثلاثة رواة متكلم فيهم، كما أثبتناه فيما مضى.

فتبين من هذا أنه لا يجوز الاحتجاج بحديث أبي رافع ﷺ من أيّ طريق من طرقه الثلاثة، ولا يصح الاستدلال بها للقول بشرعية التأذين في أذن المولود قطعًا.

المبحث الثاني: تخريج شواهد حديث أبي رافع ﷺ:

قد وقف الباحث على أربعة أحاديث تشهد لحديث أبي رافعﷺ، وهي عن: الحسين بن علي، وابن عباس، وعبد الله بن عمر، وحديث آخر عن ابن عباس ﷺ، فيخرّجها هنا واحدًا بعد واحدٍ. وترتيب عرض الشواهد من الأحاديث سيكون حسب وفيات المؤلفين على قاعدة "الأقدم فالأقدم":

الحديث الأوّل: حديث الحسين بن علي

أوّل من أخرجه هو أبو يعلى الموصلي في "مسنده"[2]، وكان هذا الإخراج لحديث الحسين ﷺ في الباب بعد قرنٍ تقريبًا من أوّل إخراج لحديث أبي رافع عند الطيالسي في "مسنده"، ثم أخرج ابن بشران حديثَ الحسين ﷺ في "الأمالي"، وأخيرًا أخرجه البيهقي في "الشعب"، فإليكم تفصيل ذلك:

1. أخرجه أبو يعلى الموصلي التميمي (ت307هـ) فقال: حدثنا جبارة، حدثنا يحيى بن العلاء، عن مروان بن سالم، عن طلحة بن عبيد الله، عن حسين، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من ولد له [مولود] فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى لم تضره أم الصبيان**[3]»[4].

رجال الإسناد

- **يحيى بن العلاء:** هو "يحيى بن العلاء البجلي أبو عمرو أو أبو سلمة الرازي رمي بالوضع[5].
- **مروان بن سالم:** هو "مروان بن سالم الغفاري أبو عبد الله الجزري متروك ورماه الساجي وغيره بالوضع"[6].

---

[1] انظر: محمد بن حبان بن أحمد التميمي، أبو حاتم، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، ج1، ص251، رقم239.

[2] وأخرجه عنه ابن السني في "**عمل اليوم والليلة**"، ج1، ص578، رقم623.

[3] يعني الريح التي تَعْرِض للصبيان فَربما غُشِي عليهم منها. انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي، **لسان العرب**، ج12، ص22. وقال الحافظ: أم الصبيان؛ هي التابعة من الجن. انظر: ابن حجر العسقلاني، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، ج4، ص149، رقم1986.

[4] أبو يعلى، أحمد بن علي التميمي الموصلي، **المسند**، ج12، ص150، رقم6780.

[5] ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص595، رقم7618.

[6] ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص526، رقم6570.

- **طلحة بن عبيد الله**: هو "طلحة بن عبيد الله العقيلي مجهول من الرابعة"[1].

قال الشيخ حسين سليم أسد في تحقيقه على "مسند أبي يعلى": "إسناده تالف"[2]. وقال الشيخ الألباني: "وهذا سندٌ موضوعٌ، يحي بن العلاء ومروان بن سالم يضعان الحديث". وعزاه ابن القيم في "تحفة المودود" للبيهقي، ثم قال: "إسناده ضعيف". وقال الألباني: "وفيه تساهل لا يخفى"[3].

فهذا الإسناد موضوع؛ آفته يحي بن العلاء فإنه كذاب يضع الحديث، كما قال أحمد، وشيخه مروان بن سالم؛ فإنه يضع الحديث أيضًا كما قال أبو عروبة. وطلحة ابن عبيد الله العقيلي مجهولٌ كما قال الحافظ في "التقريب". وجُبارة بن المغلس ضعيف الحديث كما بيناه سابقًا.

2. وأخرجه أبو القاسم عبد الملك بن بشران البغدادي (ت430هـ) في "الأمالي"، فقال: أخبرنا أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الجمحي بمكة، نا أبو الحسن علي بن عبد العزيز، نا عمرو بن عوف، ثنا يحي بن العلاء الرازي، عن مروان بن سالم، عن طلحة بن عبيد الله العقيلي، عن الحسين بن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى، وأقام في أذنه اليسرى، نفعت عند لقي الحساب**»[4].

رجال الإسناد

- **أبو حفص الجمحي**: هو عمر بن محمد بن أحمد بن عبد الرحمن، المكي، الجمحي، مجهول الحال. لم يقف الباحث على مصادر ترجمته.
- **عمرو بن عوف**: هو مجهول الحال من العاشرة[5]، لم يقف الباحث على ترجمته في مصادر الرجال.

حكم عليه الشيخ الألباني أنه سندٌ موضوعٌ[6]، وأرى فيه آفات، وهي:

الأولى: جهالة ثلاثة رواةٍ فيه عند الأئمة، وهم: أبو حفص الجمحي، وعمرو بن عوف، وطلحة بن عبيد الله العقيلي.

الثانية: وجود يحي بن العلاء وشيخه مروان بن سالم فيه، وكانا يضعان الحديث كما ذكرناه سابقًا.

وإن هذا الحديث فيه اضطراب من ناحية المتن أيضًا، لأن لفظ هذا الطريق لعمرو بن عوف المجهول يخالف طريق جبارة بن المغلس الضعيف.

والمخالفة والاضطراب في متنَيْهما ظاهر؛ لأن في أوّلهما ذُكِرت فائدة جسدية دنيوية للتأذين والإقامة في أذني المولود، وهي: "لم تضره أم الصبيان". وجاء في الثاني أن الفائدة في هذا العمل فائدة أخروية، وهي: "نفعت عند لقي الحساب".

---

[1] ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص283، رقم3029.

[2] أبو يعلى، **المسند**، ج1، ص491-492، رقم321.

[3] انظر: الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج13، ص272، رقم6121.

[4] ابن بشران البغدادي، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله، **الأمالي**، ص211، رقم488.

[5] انظر: موقع إسلام ويب، **موسوعة الحديث الشريف** <http://library.islamweb.net/hadith/display_hbook.php?bk_no=4064&hid=39&pid=666341>، شوهد في 24 سبتمبر 2014م.

[6] انظر: ابن حجر العسقلاني، **لسان الميزان**، ج13، ص272، رقم6121.

وإن هذه المخالفة والاضطراب في المتن أيضًا يشعر بعدم ضبط الرواة وعدم صحة الرواية عن النبي ﷺ كما هو واضح من خلال دراسة السند.

3. وأخرج أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ) في "شعب الإيمان"، قال: أخبرنا أبو محمد بن فراس بمكة، أنا أبو حفص الجمحي، نا علي بن عبد العزيز، نا عمرو بن عون، أنا يحيى بن العلاء الرازي، عن مروان بن سالم، عن طلحة بن عبيد الله العقيلي، عن الحسين بن علي، قال: قال رسول الله ﷺ: «**من ولد له مولود فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى رفعت عنه أم الصبيَّات**»[1].

رجال الإسناد

- **أبو محمد بن فراس**: هو حسن بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد بن فراس، العبقسي، المكي، مجهول الحال إلا أن الحافظ ابن عساكر ذكر أنه توفي بمكة سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة[2].

قد ضَعَّف البيهقي هذا الإسناد[3]. وفيه تساهلٌ كبيرٌ كما أشار إليه الشيخ الألباني[4].

حكم عليه الشيخ الألباني بأن هذا الإسناد موضوعٌ أيضًا[5]، وعثرت فيه على العلل الآتية:

الأولى: جهالة ثلاثة رواة فيه عند الأئمة، وهم: أبو محمد بن فراس، وأبو حفص الجمحي، وطلحة بن عبيد الله العقيلي.

الثانية: وجود يحيى بن العلاء وشيخه مروان بن سالم فيه، وكانا يضعان الحديث كما تقدم فيما مضى.

فتبين أن حديث أبي رافع ﷺ لا يمكن أن يتقوى بحديث الحسين بن علي وفق الصناعة الحديثية، لأن حديث الحسين ﷺ موضوعٌ لا يصلح من أيّ طريق أن يكون شاهدًا لحديث أبي رافع ﷺ، فلا يجوز الاستدلال به في المسألة، وبقي حديث أبي رافع ﷺ على ضعفه لا تقوم به الحجة.

الحديث الثاني: حديث عبد الله بن عباس

إن حديث عبد الله بن عباس الآتي هو شاهدٌ ثانٍ لحديث أبي رافع في الباب، وأوّل من أخرجه من أهل الحديث هو أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت360هـ) فقال: حدثنا النعمان بن أحمد، نا أحمد بن رَشَد بن خثيم الهلالي، حدثني عمي سعيد بن خثيم، عن حنظلة بن أبي سليمان، عن طاووس، عن عبد الله بن عباس، [قال]: "حدثتني أم الفضل بنت الحارث الهلالية قالت: "مررت بالنبي ﷺ وهو جالس بالحجر فقال: «يا أم الفضل!» قلت: لبيك، يا رسول الله! قال: «إنك حامل بغلام». قلت: يا رسول الله! وكيف وقد تحالفت قريش أن لا يأتوا النساء؟ قال: «هو ما أقول لك، فإذا وضعتيه فأتني به». قالت: فلما وضعته أتيت به النبي ﷺ، **فأذن في أذنه اليمنى، وأقام في أذنه اليسرى**، وألبأه من ريقه، وسماه: عبد الله، ثم قال: «اذهبي بأبي الخلفاء». قالت: فأتيت العباس

---

[1] البيهقي، **شعب الإيمان**، ج6، ص390، رقم8619.

[2] انظر: ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله، **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل**، ج6، ص426.

[3] انظر: البيهقي، **شعب الإيمان**، ج6، ص390، رقم8620.

[4] انظر: محمد ناصر الدين الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيِّء في الأمة**، ج13، ص272، رقم6121.

[5] انظر: **المرجع نفسه**.

فأعلمته، وكان رجلاً لبّاسًا جميلاً موتئد القامة، فتلبس، ثم أتى النبي ﷺ فلما رآه النبي ﷺ قام إليه، فقبل ما بين عينيه، ثم أقعده عن يمينه، ثم قال: «هذا عمي، فمن شاء فليباه بعمه». فقال العباس بعض القول يا رسول الله!. قال: «**ولم لا أقول هذا يا عم، وأنت عمي وصِنْو أبي، وبقية آبائي، ووارثي، وخير من أخلف من بعدي من أهلي**»؟ قلت: يا رسول الله! قالت أم الفضل كذا وكذا! قال: «هي لك يا عباس بعد ثنتين وثلاثين ومائة، ثم منكم السفاح، والمنصور، والمهدي، ثم هي في أولادهم حتى يكون آخرهم الذي يصلي بالمسيح عيسى ابن مريم»[1].

وأخرجه بعد الطبراني، أبو نعيم في "الدلائل"[2]، والخطيب في "التاريخ"[3]، وابن الجوزي في "العلل المتناهية"[4]، وابن عساكر في "تاريخ دمشق"[5] من طُرُق عن أحمد بن رشد بن خثيم الهلالي، عن سعيد بن خثيم، عن حنظلة، عن طاوس، عن ابن عباس به.

رجال الإسناد

- **أحمد بن رشد**: هو الهلالي، الكوفي. عن: عمه سعيد بن خثيم[6]. انفرد بتوثيقه ابن حبان فأورده في "الثقات"[7]. وضعفه الذهبي وذكره في "المغني"[8]، وقال الحافظ في "التلخيص الحبير": "وأحمد –أي ابن رَشَد بن خثيم الهلالي– ضعيفٌ جدًّا"[9].

فتحقق أن هذا الخبر باطلٌ. إن آفة هذا الحديث هو: أحمد بن رشد[10]، وهو متفرد بروايته كما قال الطبراني: "لم يرو هذا الحديث عن طاووس إلا حنظلة، ولا عن حنظلة إلا سعيد بن خثيم، تفرد به أحمد بن رشد"[11].

وقال الهيثمي: "رواه الطبراني في "الأوسط"، وفيه أحمد بن رشد الهلالي، وقد اتهم بهذا الحديث".[12]

فالخبر باطل كما ذكر الذهبي، فقد قال: "أحمد بن راشد الهلالي، عن سعيد بن خثيم بخبر باطل في ذكر بني العباس". فذكر الخبر، وقال: "رواه أبو بكر بن أبي داود، وجماعة، عن أحمد بن راشد، فهو الذي اختلقه بجهل".[13]

وقال الذهبي في "تلخيص العلل المتناهية": "رواه الخطيب في تاريخه، وسكت، وهذا باطل

---

[1] الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب، **المعجم الأوسط**، ج9، ص101، رقم9250.

[2] انظر: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، **دلائل النبوة**، ج1، ص550، رقم487.

[3] انظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **تاريخ بغداد**، ج1، ص63-64.

[4] انظر: ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**، ج1، 291-292، رقم471.

[5] انظر: ابن عساكر، **تاريخ مدينة دمشق**، ج26، ص351-352.

[6] انظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، ج6، ص264، رقم26. وانظر: موقع إسلام ويب، **موسوعة الحديث الشريف**، <http://library.islamweb.net/hadith/RawyDetails.php?RawyID=9839>، شوهد في 10 مارس 2014م.

[7] انظر: ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البُستي التميمي، **الثقات**، ج8، ص40، رقم12153.

[8] انظر: الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **المغني في الضعفاء**، ص39، رقم288.

[9] ابن حجر العسقلاني، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، ج1، ص425، رقم351.

[10] وقيل: أحمد بن راشد، والأوّل أشهر.

[11] الطبراني، **المعجم الأوسط**، ج9، ص101، رقم9250.

[12] الهيثمي، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ج5، ص187، رقم8956.

[13] انظر: الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج1، ص97، رقم375.

بيقين، والآفة فيه أحمد بن راشد؛ إذ كلهم معروفون ثقات سواه"[1].

وقال الشيخ الألباني: "لقد تساهل ابن الجوزي –خلافًا لعادته– بإيراده هذا الحديث في "الواهيات" دون "الموضوعات"، وأحسن السيوطي باستدراكه عليه؛ فأورده في "ذيل الموضوعات" ونقل كلام الذهبي وابن الجوزي المتقدمين"[2]. ثم تبعه ابن عرَّاق بإيراد الحديث في "تنزيه الشريعة"[3]. وقال الشيخ الألباني في هذا الإسناد: "موضوع"[4].

فتحقَّقَ أن حديث أبي رافع –وفق الصناعة الحديثية– لا يمكن أن يتقوى بحديث عبد الله بن عباس أيضًا؛ لأن حديث ابن عباس ﷺ باطلٌ لا يصلح أن يكون شاهدًا لحديث أبي رافع ﷺ، فلا تقوم به الحجة للقول بشرعية التأذين والإقامة في أذني المولود قطعًا، وبقي حديث أبي رافع ﷺ على ضعفه لا يُحتجُّ به.

الحديث الثالث: حديث عبد الله بن عمر

والشاهد الثالث لحديث أبي رافع ﷺ في الباب هو حديث عبد الله بن عمر، قد أخرجه أبو القاسم تمام بن محمد الرازي (ت414هـ) في "الفوائد"، فقال: أخبرنا أبو علي أحمد بن عبد الله بن عمر، ثنا أبو شعيب الحراني، ثنا عبيد الله بن عمرو الأموي، عن القاسم بن حفص العمري، ثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر: "**أن النبي ﷺ أذن في أذن الحسن والحسين حين ولدا**"[5].

رجال الإسناد

- **أبو علي أحمد بن عبد الله:** هو "أحمد بن عبد الله بن عمر بن حفص– ويقال جعفر– أبو علي المالكي البغدادي، سكن حلب، وقدم دمشق، وحدث بها"،[6] مجهول الحال.[7]
- **عبيد الله بن عمرو الأموي:** لم يقف الباحث على ترجمته إلا أن يكون مصحفًا من الآمدي، ولعله الظاهر، فحينئذٍ يكون عُبَيد الله بن عَمْرو الآمدي، وقال عنه الحافظ: "يروي عن زهير بن معاوية، روى عنه إبراهيم بن الجنيد، ربما خالف وأخطأ وكان على القضاء بها، ذكره ابن حِبَّان في الثقات هكذا"[8]. وقال أبو حاتم: "لا أعرفه"[9].

---

[1] الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، **تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي**، ص101، رقم244.

[2] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج12، ص271، رقم5625.

[3] انظر: ابن عراق الكناني، نور الدين، علي بن محمد، **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**، ج2، ص25، رقم58.

[4] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة**، ج12، ص269-271، رقم5625.

[5] تمام بن محمد، الرازي، البجلي، **الفوائد**، ج1، ص147، رقم333.

[6] ابن عساكر، **تاريخ مدينة دمشق**، ج71، ص236، رقم9682.

[7] انظر: موقع إسلام ويب، **موسوعة الحديث الشريف**، http://library.islamweb.net/hadith/rawylist.php?srchword=%C3%CD%E3%CF+%C8%E4+%DA%C8%CF+%C7%E1%E1%E5+%C8%E4+%DA%E3%D1+%C8%E4+%CD%DD%D5>، شوهد في 24 مارس، 2014م.

[8] ابن حجر العسقلاني، **لسان الميزان**، ج5، ص338، رقم5031. وانظر: ابن حبان، **الثقات**، ج8، ص405، رقم14115.

[9] انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ج5، ص329، رقم1552.

- **القاسم بن حفص**: هو "القاسم بن عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب، العمري، المدني، متروك، رماه أحمد بالكذب"[1]. "وقال البخاري: "سكتوا عنه"، ورَوَى عَبَّاسٌ، عن ابن معين: "ليس بشيءٍ"، [2]وقال مرةً: "كذَّاب خبيث"[3].

قال الشيخ أبو سليمان جاسم الدوسري في "الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمّام": "إسناده تالِف"[4].

قلت: هذا الإسناد أيضًا موضوعٌ من أجل ثلاث آفات فيه:

1 – القاسم بن حفص، هو ابن عبد الله بن عمر بن حفص، نسب إلى جده، وهو متهم بالكذب ومتروك عند الأئمة. قال الشيخ حمدي عبد المجيد السلفي في تحقيقه على "الفوائد": "متروك، رماه أحمد بالكذب"[5].

2 – عبيد الله بن عمرو الأموي، لا نعرفه إلا أن نسلّم بالتصحيف فيه من الآمدي، وعبيد الله بن عمرو الآمدي لم يوثقه إلا ابن حبان، وقال أيضًا: ربما خالف وأخطأ كما تقدم ذكره آنفًا.

3 – وأبو علي أحمد بن عبد الله مجهول الحال.

فثبت أن حديث أبي رافع لا يمكن أن يتقوى بحديث عبد الله بن عمر أيضًا وفق صناعة الحديث، لأن حديث ابن عمر موضوعٌ لا يصلح أن يكون شاهدًا لحديث أبي رافع ﷺ، فلا يجوز الاستدلال به في تشريع الأذان في أذن الوليد، وبقي حديث أبي رافع ﷺ على ضعفه لا تقوم به الحجة.

وقد أخرجه ابن المغازلي (ت483هـ) بعد تمام الرازي في "مناقب علي بن أبي طالب"[6]بسندٍ موضوعٍ[7].

الحديث الرابع: حديث آخر عن عبد الله بن عباس

والشاهد الرابع والأخير لحديث أبي رافع في الباب هو حديث عبد الله بن عباس الآتي الذي قد أخرجه أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت458هـ) في "شعب الإيمان"، قال: وأخبرنا علي بن أحمد بن عبدان، أنا أحمد بن عبيد الصفار، نا محمد بن يونس، نا الحسن بن عمر بن سيف السدوسي، نا القاسم بن مطيب، عن منصور بن صفية، عن أبي معبد، عن ابن عباس: "**أن النبي ﷺ أذن في أذن الحسن بن علي يوم ولد فأذن في أذنه اليمنى وأقام في أذنه اليسرى**"[8].

---

[1] ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص450، رقم5468.

[2] الذهبي، **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، ج4، ص708، رقم236.

[3] انظر: ابن حبان، **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**، ج2، ص212، رقم877.

[4] الدوسري، **الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمّام**، ج3، ص447، رقم1219.

[5] تمام الرازي، **الفوائد**، ج1، ص147، رقم333.

[6] وقال ابن تيمية عن هذا الكتاب لابن المغازلي في "**منهاج السنة**": "وأما نقل ابن المغازلي الو اسطي فأضعف وأضعف؛ فإن هذا قد جمع في كتابه من الأحاديث الموضوعات ما لا يخفى أنه كذب على من له أدنى معرفة بالحديث". انظر: ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني، **منهاج السنة النبوية**، ص7، ج15.

[7] ابن المغازلي، علي بن محمد أبو الحسن الواسطي، **مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب**، ص129، رقم113.

[8] البيهقي، **شعب الإيمان**، ج6، ص390، رقم8620.

رجال الإسناد

- **محمد بن يونس:** هو "محمد بن يونس بن موسى بن سليمان الكديمي بالتصغير، أبو العباس السامي بالمهملة، البصري، ضعيف، ولم يثبت أن أبا داود روى عنه"[1]. "قال ابن عدي: اتهم الكديمي بوضع الحديث. وقال ابن حبان: لعله قد وضع أكثر من ألف حديث... مات الكديمي: في جمادى الآخرة، سنة ست وثمانين ومائتين"[2].
- **الحسن بن عمرو:** هو "الحسن بن عمرو بن سيف، أبو علي، البصري، قيل: إنه عبدي، أو هذلي، أو باهلي، متروك من العاشرة"[3]. وقال البخاري: "كذاب"[4].
- **القاسم بن مطيب:** هو "القاسم بن مطيب تحتانية ثقيلة وموحدة، العجلي، البصري، فيه لين من الخامسة"[5]. "ضعفه يحيى بن معين"[6]. و"قال ابن حبان: كان يخطئ كثيرًا، فاستحق الترك"[7].

وقد ضَعَّف البيهقي هذا الإسناد[8]. ونَبَّه الشيخ الألباني إلى أن تضعيف البيهقي هذا الإسناد فيه تساهلٌ منه كبيرٌ؛ لشدة ضعف الإسناد، فإن الحديث المشار إليه فيه رجلان يضعان الحديث، فهو وفق بحث الشيخ الألباني موضوعٌ[9]. وقال الشيخ أبو سليمان جاسم الدوسري: "بل سنده واهٍ"[10].

أقول: هذا الإسناد موضوعٌ؛ لأن فيه الحسن بن عمرو السدوسي الذي كذبه ابن المديني والبخاري[11]، وكذلك محمد بن يونس وهو الكديمي: كذَّاب وضَّاع، والقاسم بن مطيب ضعيف الحديث، وكان يخطئ كثيرًا كما قال ابن حبان.

فتبين أن حديث أبي رافع –وفق الصناعة الحديثية– لا يمكن أن يتقوى بهذا الحديث أيضًا، لأنه موضوعٌ، وبقي حديث أبي رافع على ضعفه لا يصح الاستدلال به.

المبحث الثالث: تخريج الآثار الموقوفة والمقطوعة في الباب مع بيان مراتبها من الصحة:

قد حاول الباحث أن يبحث عن آثار الصحابة والتابعين حول القضية؛ وللوصول إلى المرويات الموقوفة أو المقطوعة حول المسألة، لكنه لم يجد إلا أثرًا واحدًا مقطوعًا لعمر بن عبد العزيز من التابعين، فإليكم تخريج ذلك.

تخريج أثر عمر بن عبد العزيز في الباب

---

[1] ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص515، رقم6419.

[2] الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ج13، ص302-305، رقم139.

[3] ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص163، رقم1269.

[4] البخاري، **التاريخ الكبير**، ج2، ص298، رقم2536.

[5] ابن حجر العسقلاني، **تقريب التهذيب**، ص452، رقم5496.

[6] ابن حجر العسقلاني، **لسان الميزان**، ج7، ص340، رقم4429.

[7] المزي، أبو الحجاج يوسف بن الزكي عبدالرحمن، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، ج23، ص447-448، رقم4826.

[8] انظر: البيهقي، **شعب الإيمان**، ج6، ص390، رقم8620.

[9] انظر: الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّء في الأمة**، ج13، ص271-272، رقم6121.

[10] الدوسري، **الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمّام**، ج3، ص448، رقم1219.

[11] انظر: الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّء في الأمة**، ج13، ص272، رقم6121.

قد أخرجه أبو بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني (ت211هـ) في "مصنفه"، وقال: عبد الرزاق عن ابن أبي يحيى، عن عبد الله بن أبي بكر: "**أن عمر بن عبد العزيز كان إذا ولد له ولد أخذه كما هو في خرقته فأذن في أذنه اليمنى، وأقام في اليسرى، وسماه مكانه**"[1].

رجال الإسناد

- **ابن أبي يحيى**: هو "أبو إسحاق، إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي المدني، أحد العلماء الضعفاء... وقال يحيى بن معين: سمعت القطان يقول: إبراهيم بن أبي يحيى كذاب. وروى أبو طالب عن أحمد بن حنبل قال: تركوا حديثه... توفى سنة أربع وثمانين ومائة"[2].

قال ابن الملقن: "غريبٌ عنه"[3]، يعني لا أصل له عن عمر بن عبد العزيز. وقال الحافظ: "لم أره عنه مسندًا، وقد ذكره ابن المنذر عنه"[4].

قلت: هذا الأثر المقطوع أيضًا لا يصحُّ عن عمر بن عبد العزيز كما قال المحقِّق حسان بن عبد المنان[5]، بل هو ضعيفٌ جدًّا؛ لأن فيه ابن أبي يحيى، وهو متروك، بل قال مالك، ويحيى بن سعيد، وابن معين: هو كذاب[6].

ثم إن الأثر المقطوع لا يحتجُّ به في شيءٍ من الأحكام الشرعية عند العلماء والمحدثين، ولو صحت نسبته لقائله؛ لأنه كلام أحد المسلمين أو فعلهم[7].

نتائج البحث:

توصل الباحث إلى النتائج التالية:

1. قد أَخرج في هذا الباب عددٌ من المحدثين الأحاديثَ المرفوعة في كتبهم ومصنفاتهم كالطيالسي، وعبد الرزاق، وأحمد، وأبي داود، والترمذي، وابن أبي الدنيا البغدادي، والبزار، وأبي يعلى، والروياني، والطبراني، وابن السُّني، والحاكم، وتمام الرازي، وابن بشران، وأبي نعيم، والبيهقي.
2. إنه لم يصح عن النبي ﷺ في هذا الباب خبرٌ قوليٌّ ولا فعليٌّ، وكل ما روي فيه من الروايات فهي إما ضعيفة، وإما شديدة الضعف أو موضوعة باطلة.
3. وتقرر من هذه الدراسة أنه لا يمكن لأحد وفق الصناعة الحديثية أن يقوّي حديث أبي رافع بشواهده في الباب، لأنها موضوعة كلها وباطلة.
4. إن القول المحقق الذي توصل إليه الباحث من خلال هذه الدراسة الحديثية النقدية وفق البحث العلمي هو: أن التأذين والإقامة في أذني المولود بعد الولادة عملٌ غير مشروع لعدم ثبوته عن النبي ﷺ على القول الصحيح، وأن القول بعدم شرعية الأذان والإقامة للمولود هو المحكم. والله أعلم.

المصادر والمراجع:

---

[1] عبد الرزاق، **المصنف**، ج4، ص336، رقم7985.

[2] الذهبي، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، ج1، ص57-61، رقم189.

[3] انظر: ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي المصري، **خلاصة البدر المنير**، ج2، ص392، رقم2716.

[4] ابن حجر، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، ج4، ص273، رقم2425.

[5] ابن قيم الجوزية، **تحفة المودود بأحكام المولود**، ص38.

[6] الألباني، **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيّء في الأمة**، ج10، ص190-191، رقم4661.

[7] انظر: محمود طحان النعيمي، **تيسير مصطلح الحديث**، ص168.

1) ابن أبي الدنيا، البغدادي، عبد الله بن محمد. (1990م). **العيال**. ط1. تحقيق: الدكتور نجم عبد الرحمن خلف. الدمام: دار ابن القيم.

2) ابن بشران البغدادي، أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله. (1418هـ/1997م). **الأمالي**. ط1. ضبط النص: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي. الرياض: دار الوطن.

3) ابن التركماني، علاء الدين علي. (د.ت). **الجوهر النقي على سنن البيهقي**. د.ط. د.م: دار الفكر.

4) ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني. (1977م). **الكلم الطيب**. ط3. تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني. بيروت: المكتب الإسلامي.

5) ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم الحراني. (1406م). **منهاج السنة النبوية**. ط1. تحقيق: د. محمد رشاد سالم. د.م: مؤسسة قرطبة.

6) ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. (1403هـ). **العلل المتناهية في الأحاديث الواهية**. ط1. تحقيق: خليل الميس. بيروت: دار الكتب العلمية.

7) ابن حبان، أبو حاتم، محمد التميمي البستي. (1393هـ/1973م). **الثقات**. ط1. حيدر آباد الدكن- الهند: دائرة المعارف العثمانية.

8) ابن حبان، أبو حاتم، محمد التميمي البستي. (1396هـ). **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**. ط1. تحقيق: محمود إبراهيم زايد. حلب: دار الوعي.

9) ابن حجر، أحمد بن علي، أبو الفضل العسقلاني. (1415هـ). **الإصابة في تمييز الصحابة**. ط1. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلى محمد معوض. بيروت: دار الكتب العلمية.

10) ابن حجر، أحمد بن علي، أبو الفضل العسقلاني. (1406هـ/1986م). **تقريب التهذيب**. ط1. تحقيق: محمد عوامة. سوريا: دار الرشيد.

11) ابن حجر، أحمد بن علي، أبو الفضل العسقلاني. (1416هـ/1995م). **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**. ط1. تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب. مصر: مؤسسة قرطبة.

12) ابن حجر، أحمد بن علي، أبو الفضل العسقلاني. (2002م). **لسان الميزان**. ط1. تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة. د.م: دار البشائر الإسلامية.

13) ابن السُّني، أحمد بن محمد الدينوري. (د.ت). **عمل اليوم والليلة**. د.ط. تحقيق: كوثر البرني. جدة: دار القبلة للثقافة الإسلامية.

14) ابن عراق الكناني، نور الدين، علي بن محمد. (1399هـ). **تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة**. ط1. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وعبد الله محمد الصديق الغماري. بيروت: دار الكتب العلمية.

15) ابن عساكر، علي بن الحسن بن هبة الله. (1995م). **تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل**. د.ط. تحقيق: محب الدين أبي سعيد عمر بن غرامة العمري. بيروت: الناشر دار الفكر.

16) ابن قيم الجوزية. (2001م). **تحفة المودود بأحكام المولود**. ط1. تحقيق: حسان عبد المنان. د.م: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

17) ابن المغازلي، علي بن محمد أبو الحسن الواسطي. (1424هـ/2003م). **مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب**. ط1. تحقيق: أبو عبد الرحمن تركي بن عبد الله الوادعي. صنعاء: دار الآثار.

18) ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي المصري. (1425هـ/2004م). **البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**. ط1. تحقيق: مصطفى أبو الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال. السعودية – الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع.

19) ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي المصري. (1410هـ/1989م). **خلاصة البدر المُنير**. ط1. د.م: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع.

20) ابن منظور، محمد بن مكرم الأفريقي. (د.ت). **لسان العرب**. ط1. بيروت: دار صادر.

21) أبو داود، سليمان بن الأشعث، الأزدي السِّجستاني. (1430هـ/2009م). **السنن**. ط1. تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمَّد كامل قره بللي. د.م: دار الرسالة العالمية.

22) أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله. (1406هـ/1986م). **دلائل النبوة**. ط2. تحقيق: الدكتور محمد رواس قلعه جي، وعبد البر عباس. بيروت: دار النفائس.

23) أبو نعيم، أحمد بن عبد الله، الأصبهاني. (1419هـ/1998م). **معرفة الصحابة**. ط1. تحقيق: عادل ابن يوسف العزازي. الرياض: دار الوطن للنشر.

24) أحمد بن حنبل، أبو عبد الله الشيباني. (1421هـ/2001م). **المسند**. ط1. تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد وآخرون. د.م: مؤسسة الرسالة.

25) الألباني، محمد ناصر الدين. (1405هـ/1985م). **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**. ط2. بيروت: المكتب الإسلامي.

26) الألباني، محمد ناصر الدين. (1415هـ/1995م). **سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها**. ط1. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

27) الألباني، محمد ناصر الدين. (1412هـ/1992م). **سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيِّء في الأمة**. ط1. الرياض: دار المعارف.

28) الألباني، محمد ناصر الدين. (1419هـ/1998م). **ضعيف سنن أبي داود**. ط1. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

29) الألباني، محمد ناصر الدين. (1420هـ/2000م). **ضعيف سنن الترمذي**. ط1. الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع.

30) البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الجعفي. (د.ت). **التاريخ الكبير**. د.ط. تحقيق: السيد هاشم الندوي. د.م: دار الفكر.

31) البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو. (1409هـ). **المسند**. ط1. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله. المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم.

32) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني. (1414هـ/1994م). **السنن الكبرى**. د.ط. تحقيق: محمد عبد القادر عطا. مكة المكرمة: مكتبة دار الباز.

33) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين الخراساني. (1410هـ). **شعب الإيمان**. ط1. تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول. بيروت: دار الكتب العلمية.

34) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة. (1998م). **السنن**. د.ط. تحقيق: بشار عواد معروف. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

35) الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى بن سورة. (1409هـ). **العلل الكبير**. ط1. تحقيق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي. بيروت: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

36) تمام بن محمد، الرازي، البجلي. (1412هـ). **الفوائد**. ط1. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. الرياض: مكتبة الرشد.

37) الحاكم، أبو عبد الله، محمد بن عبد الله النيسابوري. (1411هـ/1990م). **المستدرك على الصحيحين مع تعليقات الذهبي في التلخيص**. ط1. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. بيروت: دار الكتب العلمية.

38) الحويني، أبو إسحق الأثري. (1407هـ/1987م). **الانشراح في آداب النكاح**. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

39) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي. (د.ت). **تاريخ بغداد**. د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية.

40) الدوسري، أبو سليمان جاسم بن سليمان. (1412هـ/1992م). **الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمّام**. ط1. بيرت–لبنان: دار البشائر الإسلامية.

41) الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد. (2003م). **تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام**. ط1. تحقيق: الدكتور بشار عوّاد معروف. د.م: دار الغرب الإسلامي.

42) الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1419هـ/1998م). **تلخيص كتاب العلل المتناهية لابن الجوزي**. ط1. تحقيق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم بن محمد. الرياض: مكتبة الرشد.

43) الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1405هـ/1985م). **سير أعلام النبلاء**. ط3. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. د.م: مؤسسة الرسالة.

44) الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد. (د.ت). **المغني في الضعفاء**. (د.ط). تحقيق: الدكتور نور الدين عتر. د.م: د.ن.

45) الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1382هـ/1963م). **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. ط1. تحقيق: علي محمد البجاوي. بيروت – لبنان: دار المعرفة للطباعة والنشر.

46) الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم التميمي. (1271هـ/1952م). **الجرح والتعديل**. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

47) الرُّوياني، أبو بكر محمد بن هارون. (1416هـ). **المسند**. ط1. تحقيق: أيمن علي أبو يماني. القاهرة: مؤسسة قرطبة.

48) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب. (1415هـ). **المعجم الأوسط**. د.ط. تحقيق: طارق ابن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني. القاهرة: دار الحرمين.

49) الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب. (1404هـ/1983م). **المعجم الكبير**. ط2. تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي. الموصل: مكتبة العلوم والحكم.

50) الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود البصري. (1419هـ/1999م). **المسند**. ط1. تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي. القاهرة: هجر للطباعة والنشر.

51) عبد الرزاق بن همام أبو بكر الصنعاني اليماني. (1403هـ). **المصنف**. ط2. تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي. بيروت: المكتب الإسلامي.

52) عبد المحسن العباد البدر. (د.ت). **شرح سنن أبي داود**. د.ط. إعداد للشاملة: أحمد عبد الله. مصدر الكتاب: الشبكة الإسلامية.

53) العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح. (1405هـ/1985م). **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**. ط1. تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي. المدينة المنورة: مكتبة الدار.

54) المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن أبو العلاء. (د.ت). **تحفة الأحوذي شرح جامع الترمذي**. د.ط. بيروت: دار الفكر.

55) المزي، أبو الحجاج، يوسف بن الزكي عبد الرحمن. (1400هـ/1980م). **تهذيب الكمال**. ط1. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. بيروت: مؤسسة الرسالة.

56) الهيثمي، أبو الحسن، نور الدين علي بن أبي بكر. (1414هـ/1994م). **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**. د.ط. تحقيق: حسام الدين القدسي. القاهرة: مكتبة القدسي.

REFERENCES

Abi al-Dunyā, B. (1990). *Al-'Ayāl.* Dammam: Dar Ibn Al-Qayim.

Al-'Ajilī, A. (1985). *Ma'rifat al-Thiqat Min Rijal 'Ahl Al-'Ilm Wa al-Hadith Wa Min Al-Du'afa' Wa Dhakara Madhāhibuhum Wa 'Akhbarihim.* Medina: Maktabah al-Dar.

Al-Albānī. M. N. (1985). *Arwa' al-Ghalil fi Takhij Ahadith Minār al-Sabil*. Beirut: Al-Maktabah Al-Islami

Al-Albānī. M. N. (1992). *Silsilah al-Ahadith al-Dhaifah wa al-Maudhu'ah wa Athar al-Saiy'I fi al-Ummah.* Riyadh: Dar al-Mu'arif.

Al-Albānī. M. N. (1995) *Silsilah al-Ahadith al-Sahihah Washay'i min faqahiha wafawa'idiha.* Riyadh: Maktabah Al-Mu'arif

Al-Albānī. M. N. (1998). *Dha'if Sunan Abi Daud.* Riyadh: Maktabah al-Ma'arif.

Al-Albānī. M. N. (2000). *Dha'if Sunan al-Tarmidhi.* Riyadh: Maktabah al-Ma'arif.

Al-Asbahāni, A. N. (1986). *Dala'il al-Nubuwah*. Beirut: Dar al-Nafa'is.

Al-Badr, 'A. M. (nd.). *Sharh Sunan Abi Daud.* np. Islamic Network.

Al-Baghdādī, I. (1997). *Al-Amālī.* Riyadh: Dar Al-Wathan.

Al-Baghdadi, K. (nd.). *Tarikh Baghdad.* Beirut: Dar al-Kitab al-Alamiyah.

Al-Baihaqī, A. (1990). *Sha'ab al-Iman.* Beirut: Dar al-Kitab al-'Alamiyah.

Al-Baihaqī, A. (1994). *Al-Sunan al-Kubra*. Mecca al-Mukarramah: Muktabah Dar al-Bāz.

Al-Birāz, A. (1989). *Al-Musnad.* Medina: Maktabah al-'Ulum wa al-Ahkam.

Al-Bukhari, M. (nd.). *Al-Tarikh al-Kabir*. np. Dar al-Fikr.

Al-Dhahabī, S. (1963). *Mizan al-I'tidāl Fi Naqad al-Rijāl*. Beirut: Dar al-Ma'rifah.

Al-Dhahabī, S. (1985). *Sīr 'Aalam al-Nubalā'*. np. Muassasah al-Risalah.

Al-Dhahabī, S. (1998). *Talkhīs Kitab al-Ilal al-Mutanāhiyah Li Ibn al-Jawzi.* Riyadh: Maktabah al-Rasyd.

Al-Dhahabī, S. (2003). *Tarīkh al-Islam wa Wafiyāt al-Mashahir wa al-Aa'lam.* np. Dar al-Gharb al-Islami.

Al-Dhahabī, S. (nd.). *Al-Mughni fi al-Du'afa'*. np. n.pb.

Al-Dūsurī, A. (1992). *Al-Rudh al-Bissām bi Tartīb wa Takhrij Fawa'id tamam*. Beirut: Dar al-Basha'ir al-Islamiyah

Al-Hakim, A. (1990). *Al-Mustadrak 'ala al-Sahīhaīn ma'a taqliqāt al-dhahabī fi al-Talkhīs.* Beirut: Dar al-Kitab al-Alamiyah.

Al-Haythami, A. (1994). *Majma' al-Zawa'id Wa Manbi' al-fawa'id.* Cairo: Maktabah al-Qudsi.

Al-Huwayni, A. (1987). *Al-Inshirāh Fi Ādāb al-Nikāh.* Beirut: Dar al-Kitab al-'Arabi

Al-Jawziyah, I. Q. (2001). *Tuhafat al-Maudud Bi Ahkam al-Maulud*. n.p. Al-Maktabah al-Misriyyah

Al-Kināni, I. 'A. (1979). *Tanzih al-Syariah al-Marfu'ah 'An al-Akhbar al-Shani'ah al-Maudu'ah.* Beirut: Dar al-Kitab al-'Alamiyah

Al-Mazi, A. (1980). *Tahdhīb al-Kamāl.* Beirut: Muassasah al-Risalah.

Al-Mubārkafūrī, M. (nd.). *Tuhfat al-'Uhwadhī Sharah Jami' al-Tarmdhi*. Beirut: Dar al-Fikr.

Al-Mughazali, I. (2003). *Manāqib Amīr al-Mukminīn 'Ali bin Abi Talib*. Sana'a: Dar Al-Athar.

Al-Mulqan, I. (1989). *Khulasah al-Badr al-Munīr.* np. Maktabah al-Rasyd.

Al-Mulqan, I. (2004). *Al-Badr al-Munir Fi Takhrij al-Hadith wa al-Athar al-Waqiah Fi Al-Sharh al-Kabir*. Riyadh: Dar Al-Hijrah.

Al-Razi, 'A. (1952). *Al-Jarh wa al-Ta'dīl.* Beirut: Dar Ihya' al-Turath Al-'Arabi.

Al-Rūyānī, A. (1995). *Al-Musnad*. Qaherah: Muassasah Cordova.

Al-Sunni, I. n.d. *'Amali al-Yaum wa al-Laylah*. Jeddah: Dar al-Qiblah Li Saqāfah.

Al-Tabrani, A. (1983). *Al-Mu'jam al-Kabir*. Mosul: Maktabah al-'Ulum wa al-Hakam.

Al-Tabrani, A. (1994). *Al-Mu'jam al-Awsath.* Cairo: Dar al-Haramain.

Al-Tarmidhi, A. (1989). *Al-'Ilal Al-Kabir*. Beirut: 'Alim al-Kabir Maktabah al-Nahdhah al-'Arab

Al-Tarmidhi, A. (1998). *Al-Sunan.* Beirut: Dar al-Gharb al-Islami.

Al-Tayālisi, A. (1999). *Al-Musnad.* Cairo: Hijr Li Tabā'ah wa Al-Nashr.

Al-Turkamānī, I. (nd.). *Al-Jawhar Al-Naqī 'ala Sunan Al-Baihaqi*. np. Dar Fikr.

Al-Yamani, 'A. R. (1983). *Al-Mushnif*. Beirut: Al-Maktab al-Islami.

Daud, A. (2009). *Al-Sunan*. np. Dar al-Rasalah al-'Alamiyah

Ibn 'Asākir, I. (1995). *Tarikh Madinah Damshiq wa dhakara Fadhluhu wa Tasmiyah min Halaha min al-Amāshil.* Beirut: Dar Fikr.

Ibn Al-Jawzi, I. (1983). *Al-'Ilal Al-Mutanahiyah Fi Al-Ahadith Al-Wahiyah*. Beirut: Dar Al-Kitab Al-'Alamiyah.

Ibn Hajar, A. (1994). *Al-Isābah fi Tamyiz Al-Sahābah*. Beirut: Dar Al-Kitab Al-Alamiyah.

Ibn Hajar, A. (1995). *Al-Talkhis al-Habir Fi Takhrij Ahadith al-Rafaie al-Kabir.* Egypt: Muassasah Cordova.

Ibn Hajar, A. (2002). *Lisan al-Mizan.* np. Dar al-Bashair al-Islamiyah.

Ibn Hanbal, A. (2001). *Al-Musnad*. np. Muassasah al-Risalah.

Ibn Hibban, I. (1976). *Al-Majrūhīn Min al-Muhaddisīn Wa al-Du'afa' Wa Al-Matrukīn*. Aleppo: Dar Al-Waie.

Ibn Manzur, I. (nd.). *Lisan al-Arab*. Beirut; Dar Sadar

Ibn Taymiyyah, A. (1977). *Al-Kalam Al-Tabib.* Beirut: Al-Maktab Al-Islami.

Ibn Taymiyyah, A. (1986). *Manhāj Al-Sunnah Al-Nubuwwiyah.* np. Muassasah Cordova.

Muhammad, T. (1992). *Al-Fawaid.* Riyadh: Maktabah al-Rasyd.

Na'im, A. (1998). *Ma'rifah al-Sahabah*. Riyadh: Dar Wathan.